المساواة بين الجنسين
في الزراعة والتنمية الريفية
دليل سريع لتعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين في الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة

ولقد أصبح تعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين هدفاً استراتيجياً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وتحقيقاً لرؤية المنظمة المتمثلة في عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية، فإن إطارها الاستراتيجي الجديد يحدد سلسلة من الأهداف التي تحدِّد الآثار – في البلدان والأقاليم وعالمياً – التي يجب تحقيقها في العقد المقبل. ويُعمِّم الإطار قضية تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع برامج المنظمة.

ويُبيِّن هذا الدليل السريع الأبعاد الجنسانية لكل هدف استراتيجي، والإجراءات التي تتخذها المنظمة لتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة والتنمية الريفية.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

جميع حقوق الطبع محفوظة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ هذه المواد الإعلامية لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص إلى:

Chief, Electronic Publishing Policy and Support Branch
Communication Division, FAO
Viale delle Terme di Caracalla
Rome, Italy 00153
أو بواسطة البريد الإلكتروني: copyright@fao.org

© FAO 2009

لماذا الجنسانية؟

لا تشير "الجنسانية" إلى الذكر والأنثى، بل إلى المذكر والمؤنث — أي إلى الخصائص والسمات التي ينسبها المجتمع إلى كل من الجنسين.

وتشكل الريفيات غالبية الفقراء في العالم. كما أنهن يعانين من أدنى مستويات التعليم وأعلى معدلات الأمية. وفي كل الأقاليم النامية تندرج الأسر الريفية التي ترأسها النساء في عداد الشرائح الأشد فقراً بين الفقراء.

وتبرز العديد من الدراسات التكاليف الاجتماعية الناجمة عن افتقار النساء الريفيات إلى التعليم والأصول، وهو ما يرتبط ارتباطاً مباشراً بارتفاع معدلات نقص التغذية، ووفيات الأطفال، وكذلك الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ مرض الإيدز في بعض البلدان. وثمة تكاليف اقتصادية باهظة أيضاً تتمثل في هدر الرصيد البشري وانخفاض القدرة الإنتاجية لليد العاملة مما يخنق التنمية الريفية والتقدم في قطاع الزراعة، ومن ثم فإنه يهدد الأمن الغذائي للنساء والرجال على حد سواء.

الأدوار الجنسانية هي أوجه السلوك التي يعتبرها المجتمع مناسبة للذكور وللإناث.

يعتبر الإنتاج الزراعي التجاري في المجتمعات الريفية التقليدية من مسؤوليات الذكور في المقام الأول. إذ يقوم الرجال بإعداد الأرض، وري المحاصيل، وحصدها، ونقلها إلى الأسواق. ويمتلك الرجال ويتاجرون بالحيوانات الضخمة، مثل الأبقار. كما أنهم مسؤولون عن قطع أشجار الغابات، وسحبها، وبيعها. أما في المجتمعات المحلية لصيد الأسماك فإن الذكور يضطلعون بمهام الصيد في المياه الساحلية والعميقة على نحو دائم تقريبا.

وتضطلع النساء الريفيات بالمسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على الأسرة. فهن يقمن بتنشئة الأطفال، وزراعة المحاصيل الغذائية وإعداد الطعام، والعناية بدواجن الأسرة، وجمع الحطب والماء. على أن النساء والفتيات يقمن أيضاً بدور هام، غير مأجور عموماً، في ميدان توليد الدخل الأسري، وذلك بتوفيرهن لليد العاملة اللازمة للزرع، والتعشيب، وحصاد المحاصيل ودرسها، وتجهيز المنتجات للبيع. وقد تكسب النساء دخلاً صغيراً أيضاً لأنفسهن عبر بيع الخضار المنتجة في الحدائق المنزلية، أو المنتجات الحرجية. وتنفق النساء دخلهن أساساً على احتياجات الأسرة الغذائية وتعليم الأطفال.

على الرغم من ضخامة مساهمة النساء في الرخاء الأسري والإنتاج الزراعي، فإن الرجال يتحكمون عموماً ببيع المحاصيل والحيوانات واستخدام الدخل الناجم عن ذلك. ويؤدي إغفال قيمة عمل النساء إلى تحويلهن إلى كيانات لا وجود لها فعلاً في المعاملات الاقتصادية، وتخصيص الموارد الأسرية، واتخاذ القرارات على المستوى المجتمعي الأوسع.

ومع تزايد اتسام الزراعة بالطابع التجاري، فإن الوضع المهيمن للرجال يؤدي إلى إحداث تحول في الأدوار الجنسانية — لصالحهم. وعلى سبيل المثال فإن الرجال، ومع تصاعد الطلب الحضري على الخضروات، يقومون بالاستيلاء على الحدائق التقليدية للنساء لتحويلها إلى مشروعات تجارية. ويؤدي الاستحواذ على أدوار النساء إلى خفض حجم الإنتاج الغذائي المخصص للأسر، وإلى هبوط دخول النساء، والتقليل من مكانتهن الاجتماعية. وثمة اتجاه متصاعد آخر هو هجرة الرجال الريفيين الفقراء إلى الخارج بحثاً عن فرص العمل، وهو ما يلقي على عاتق النساء بالمسؤولية الكاملة عن إنتاج المحاصيل الغذائية والنقدية، إلى جانب تربية الأطفال.

المساواة الجنسانية هي الحالة التي يتمتع فيها كل الناس بحقوق، وفرص، ومكافآت متساوية، بغض النظر عما إذا كانوا قد ولدوا أناثاً أو ذكورا.

تعاني النساء الريفيات من تمييز منتظم في الحصول على الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية – الاجتماعية. وعادة ما تُعنى خدمات الإمداد بالائتمان، والإرشاد، والمدخلات، والبذور تُعنى باحتياجات رؤساء الأسر من الذكور. ونادراً ما تُلتمس مشورة المرأة الريفية في المشروعات الإنمائية التي قد تؤدي إلى زيادة إنتاج الرجال ودخولهم، ولكنها تضيف في الوقت ذاته إلى الأعباء الملقاة على عاتق النساء. وعندما تزداد الأعباء تُسحب الفتيات من المدارس بمعدلات تفوق غالباً معدلات سحب الفتيان، وذلك للمساعدة في أداء المهام الزراعية والأسرية.

وفي العديد من البلدان فإن وفاة الزوج قد تؤدي إلى قيام أسرته بانتزاع ما يملكه من أرض وحيوانات من أيدي أرملته لتنضم إلى صفوف المعدمين. كما أن أجور العاملات الزراعيات أدنى من أجور الرجال، في الوقت الذي يتم فيه "تأنيث" المهام ذات الأجر الضئيل بصورة روتينية. ويمكن أن ينحدر التمييز ليغدو عنفاً ذي منطلق جنساني، ولاسيما خلال حالات الطوارئ التي تكون فيها النساء معزولات وضعيفات. وثمة نمط آخر من أنماط العنف وهو انعدام حقوق النساء فيما يتعلق "بالعلاقات الجنسية الآمنة"، وهو ما يشكل عاملاً رئيسياً من عوامل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز" في بعض البلدان.

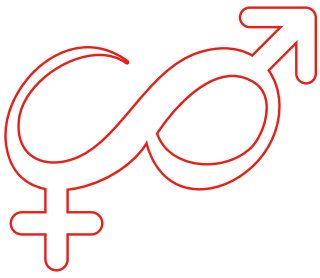

العدالة الجنسانية هي الإنصاف والنزاهة في معاملة النساء والرجال، وفقاً لاحتياجات كل منهم.

أدرجت المنظمة المساواة الجنسانية في الوصول إلى الموارد، والسلع، والخدمات، واتخاذ القرارات، ضمن أهدافها الاستراتيجية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية على مدى السنوات العشر القادمة. وعبر خلق علاقات اجتماعية لا يعاني فيها أي من الجنسين من التمييز، فإن المساواة الجنسانية تهدف إلى النهوض بالعلاقات والأدوار الجنسانية، وتحقيق العدالة الجنسانية.

ولا يتمثل جوهر العدالة بالمعاملة المتماثلة – فقد تكون المعاملة متساوية أو متباينة، إلا أن من الواجب أن تُعتبر متكافئة على الدوام من حيث الحقوق، والمنافع، والالتزامات والفرص. وبما أن هيمنة الذكور في الأسرة، والسياسات والمؤسسات العامة، لا في المناطق الريفية فحسب بل وعلى النطاق العالمي أيضا، قد أدت إلى طمس مصالح النساء وشواغلهن، فإن إحدى الاستراتيجيات الأساسية للعدالة الجنسانية تتمثل في تمكين النساء. ومن الواجب أن تغطي التنمية احتياجات النساء وتطلعاتهن طويلة الأجل، وسلطتهن في اتخاذ القرارات، وقدرتهن على الوصول إلى الموارد الهامة والتحكم بها مثل الأراضي وقوة عملهن الذاتية.

ولهذا فقد غدت الجنسانية عنصراً محورياً من عناصر الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة. ويعرض هذا الدليل الموجز الأبعاد الجنسانية لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية المقترحة للمنظمة، وتدابير المنظمة الرامية إلى تحقيق العدالة.

المساواة بين الجنسين

فانعدام المساواة بين الجنسين يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والفقر. وتقول المنظمة إن الاستراتيجيات في مجال الزراعة والتنمية الريفية لا تعود بالفائدة دوماً على سكان الريف، وبخاصة النساء، بل إنها تؤدي في بعض الأحيان إلى مضاعفة التفاوتات القائمة بين الجنسين.

ومن المرجح أن يزداد هذا الاتجاه سوءاً في مواجهة التحديات الحالية غير المسبوقة، ومن بينها تغيُّر المناخ، والهجرة الدولية، والأمراض المعدية العابرة للحدود، والهبوط الاقتصادي العالمي. وما لم تُعالج قضية تحقيق المساواة بين الجنسين معالجة شاملة، فإن المجتمع العالمي لن يحقق الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عُقد في عام 1996، وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

بفضل عمل المنظمة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين، تبنَّت بلدان كثيرة سياسات وبرامج تنموية أكثر شمولاً جنسانياً واجتماعياً. ولكن ما زالت هناك ثغرات هامة: فلقد أدت التحيّزات الثقافية وانعدام الإرادة السياسية إلى اعتماد وتنفيذ متفاوتين للسياسات المتفق عليها دولياً وللاتفاقيات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وبتمكين المرأة.

وما زالت البيانات اللازمة لفهم الفروق بين الجنسين في الحصول على موارد الإنتاج شحيحة، وما زالت قدرة بلدان نامية كثيرة على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في برامج التنمية ضعيفة. وحتى حيثما تحقق تقدّم، فإن القدرة على تنفيذ السياسات وتقييم الأثر كثيراً ما تكون قاصرة. وتسعى استراتيجية المنظمة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين إلى سد هذه الثغرات ورفع مستوى المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية.

أهداف المنظمة للفترة 2008–2013

- **سياسات الأمم المتحدة وبرامجها المشتركة**
  دعم تعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة والتنمية الريفية في إطار مبادرة "توحيد أداء الأمم المتحدة"؛ وتحديد الاحتياجات والثغرات والمنطلقات للدعم التقني الذي تقدمه المنظمة، والمساهمة في اتباع نُهُج مشتركة في ما يتعلق بتحقيق قضية المساواة بين الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة.

- **السياسات في مجال الزراعة والتنمية الريفية**
  مساعدة الحكومات في إدماج قضية تحقيق المساواة بين الجنسين ضمن السياسات والبرامج التنموية عن طريق تحليل التفاوتات التي تؤثر على حصول الناس على الموارد وتحليل القضايا التي تهدد المساواة بين الجنسين وسُبل العيش الريفية.

- **بناء القدرات**
  التوسُّع في تقديم الدعم للتدريب في مجال تعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين (باستخدام الأدوات التي بادر إلى وضعها برنامج المنظمة للتحليل الاجتماعي – الاقتصادي والجنساني)، وجمع وتحليل ونشر البيانات والإحصاءات المفصلة حسب كل جنس على حدة المستخدمة في وضع السياسات.

- **مهارات المنظمة ومواردها وبرامجها التقنية**
  تحسين مهارات موظفي المنظمة في مجال تحليل قضية تحقيق المساواة بين الجنسين، وتخصيص ميزانيات محددة لبلوغ الأهداف المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين، ودعم شبكة المنظمة من جهات التنسيق المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين لتعزيز تعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع برامج المنظمة التقنية.

المحاصيل

تساهم المرأة مساهمات رئيسية في الإنتاج المحصولي. فهي توفّر ما يصل إلى 90 في المائة من اليد العاملة المستخدمة في زراعة الأرز في جنوب شرق آسيا. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تُنتج المرأة ما يصل إلى 80 في المائة من المواد الغذائية الأساسية من أجل الأسرة المعيشية ومن أجل البيع على حد سواء. وفي الحدائق المنزلية، تزرع المرأة الريفية الخضر الهامة لتغذية أفراد الأسرة المعيشية. وأدوار المرأة في الإنتاج المحصولي آخذة في التوسُّع: فقد أدت هجرة الشبان من المناطق الريفية في بعض الأقاليم إلى حدوث تغيُّرات دائمة في مسؤوليات المرأة ومهامها.

ومع ذلك فإن المرأة تتاح لها أقل درجة حصول على الوسائل اللازمة لزيادة الإنتاج والغلات، وللتحوّل عن الزراعة الكفافية إلى الإنتاج الأعلى قيمة الموجّه إلى السوق. فأقل من 10 في المائة من المزارعات في تايلند ونيبال والهند يملكن أرضاً. وتمثّل النساء نسبة تبلغ 15 في المائة فقط من العاملين في مجال الإرشاد الزراعي. وقد وجدت دراسة بشأن النُظم الائتمانية الزراعية في أفريقيا أن حصة المرأة من القروض كانت لا تتجاوز 10 في المائة. ونادراً ما يُبلغ عن الإحصاءات المتعلقة بغلاّت المرأة، ومعدلات استخدامها للتكنولوجيا، واستخدامها للمدخلات.

وكثيراً ما لا يكون عدم مشاركة المرأة في الإنتاج المحصولي التجاري مسألة تفضيل، بل نتاج محدودية حصولها على المدخلات ووصولها إلى الأسواق. فقد قدّرت إحدى الدراسات أن الإنتاجية الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كان يمكن أن ترتفع بنسبة قدرها 20 في المائة لو كان قد أتيح للمرأة في ذلك الإقليم الحصول المتكافئ على الأراضي والبذور والأسمدة. ويتأثر أيضاً استخدام المرأة لتكنولوجيات الإنتاج المحصولي الجديدة تأثراً قوياً بمن يتحكّم في المحصول ومَنْ يملكه في نهاية المطاف: فالرجل كثيراً ما يغزو الإنتاج المحصولي "النسائي" عندما يصبح ذلك الإنتاج أكثر ربحاً.

أهداف المنظمة للفترة 2008-2013

- **أفضل الممارسات في مجال البستنة**
  زيادة التركيز الجنساني للتدريب على أفضل الممارسات في مجال البستنة وغيره من المبادرات في مجال التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي وتنويعه في المناطق الريفية والمناطق الحضرية/المحيطة بالحضر.
- **الإدارة المتكاملة للآفات**
  التركيز، في البرامج والسياسات الوطنية المتعلقة بالإدارة المتكاملة للآفات، على الفئات الضعيفة، ومن بينها النساء، عند استنباط وسائل من أجل صون خدمات النظم الإيكولوجية وتحسينها.
- **التنوع المحصولي**
  إدماج القضايا التي تهم كلاً من الرجل والمرأة في الجهود الرامية إلى وضع سياسات واستراتيجيات من أجل الموارد الوراثية النباتية.
- **محاصيل الطاقة الحيوية**
  بحث انعكاسات محاصيل الطاقة الحيوية الجديدة بالنسبة للأمن الغذائي، واستخدام الرجل والمرأة للعمل والوقت، وتقسيم الدخل من الإنتاج المحصولي أو العمالة.

الثروة الحيوانية

يشارك الذكور والإناث من جميع الأعمار في الإنتاج الحيواني الصغير النطاق. ويملك الرجال عادةً ويديرون الحيوانات الكبيرة، من قبيل الماشية والجاموس، بينما تكون النساء دائماً تقريباً مسؤولات عن الدواجن والحيوانات المجترة الصغيرة، من قبيل المعز. بل إن ثروتهم كثيراً ما تكون في حقيقة الأمر أحد مصادر الدخل القليلة التي تسيطر عليها المرأة سيطرة كاملة.

ولكن أدوار الجنسين تتغير. فقد وجدت دراسة أُجريت في تنزانيا أن المرأة تؤدي "مهام الرجل" أثناء وجود حالات نقص في اليد العاملة. ونادراً ما يحدث العكس، إلا عندما تكون هناك إمكانية لاكتساب سيطرة على الأصول، مثلاً عندما يصبح إنتاج الألبان أكثر ربحاً.

ومع أن جميع أفراد الأسر المعيشية يشاركون في الإنتاج الحيواني، فإن التمييز بين الجنسين يحرم المرأة من الحصول على الموارد والحقوق والخدمات. فضمان حيازة الأراضي، مثلاً، أمر حاسم الأهمية لتحقيق زيادات في الإنتاجية: فالمزارعون الذين يملكون أرضاً تزيد احتمالات توظيفهم استثمارات طويلة الأجل ويحاولون اتباع تكنولوجيات إنتاجية جديدة. ولكن في معظم المجتمعات الريفية لا تحصل المرأة على الأراضي إلا من خلال أقاربها الذكور. وكثيراً ما يمتد انعدام أمن الملكية إلى الحيوانات نفسها. ففي ناميبيا، ما زال من الشائع أن تحصل أسرة الزوج على الحيوانات من المرأة عند وفاة زوجها (وذلك رغم وجود تشريع لمنع ذلك).

ومربو الحيوانات الذكور تكون أيضاً فرص حصولهم على التدريب والتكنولوجيا أفضل بكثير من فرص حصول الإناث على ذلك التدريب وتلك التكنولوجيا. فبرامج الإرشاد الزراعي تكون موجهة عادة نحو الثروة الحيوانية التي يملكها الرجال، ويفتقر المرشدون الزراعيون إلى ما يلزم من مهارات التحفيز والتواصل للعمل مع نساء غالباً ما يكنّ أميات.

والأثر السلبي للتمييز بين الجنسين في ما يتعلق بالإنتاجية يبدو أكثر وضوحاً في القطاع الحيواني مما هو في معظم المجالات الأخرى للزراعة. ولكن الفوائد المحتملة للمساواة بين الجنسين جعلت القطاع منطلقاً مميزاً لتعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين.

أهداف المنظمة للفترة 2008–2013

- **السياسات والبرامج**
  استحداث أدوات ونُهج مراعية للفروق بين الجنسين تمكّن الخبراء في مجال الثروة الحيوانية من تعميم قضايا تحقيق المساواة بين الجنسين في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج الحيوانية.
- **"البؤر الساخنة" المتعلقة بالفروق بين الجنسين**
  تحليل "البؤر الساخنة" المتعلقة بالفروق بين الجنسين في نُظم إنتاج الألبان والدواجن والإنتاج المحصور والقائم على الرعي.
- **القوائم المرجعية لتحقيق المساواة بين الجنسين**
  إعداد واستخدام قوائم مرجعية لضمان إدماج القضايا المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين ومعالجتها في دراسات القطاع الحيواني.

مصايد الأسماك

إن صيد الأسماك في المياه الساحلية ومياه البحار العميقة هو دائما تقريباً مجال يحتكره الذكور، وينطوي على مخاطر عالية من حيث الصحة والسلامة المهنيتين. وأبرز دور للمرأة – في المصايد السمكية الصغيرة والصناعية – هو دورها بعد الحصاد، وفي التجهيز والتسويق. ففي غرب أفريقيا، تسوِّق النساء ما يصل إلى 80 في المائة من المأكولات البحرية. وفي مصانع تجهيز الأسماك التي شملها مسح في الهند، كانت الشابات يمثلن نسبة قدرها 60 في المائة من العمال. وفي فييت نام، تشكل الإناث نسبة قدرها 80 في المائة من قوة العمل في مجال تربية الأحياء المائية.

ولكن قدراً كبيراً من مساهمة المرأة في مصايد الأسماك "غير مرئي". وينبع التمييز بين الجنسين من القيمة المنخفضة المعطاة لعمل المرأة وتدنيه محدودية حصولها على الائتمان، وتكنولوجيا التجهيز، ومرافق التخزين، والتدريب. وبدون التدريب وتكنولوجيا التخزين، تعجز تاجرات كثيرات عن إبقاء الأسماك طازجة، ويعانين من خسائر كبيرة بعد الحصاد. ففي غرب أفريقيا، وجدت الدراسات أن أشد العاملين في سلسلة تجهيز الأسماك وبيعها فقراً كانوا لا يحصلون إلا على أسماك منخفضة الجودة ولا يحصلون على أي معلومات عن الأسواق على الإطلاق – أو على ثلج.

وبرامج ميكنة إنتاج المصايد السمكية الصغيرة تهدد بإزاحة النساء من مصادر العيش التقليدية. ففي الهند، أدى تركيب محركات في سفن الصيد في إحدى المناطق إلى زيادة المصيد وإلى إزاحة تجّار الأسماك الذكور للتاجرات.

ويتابع التمييز بين الجنسين المرأة في قطاع التجهيز الصناعي. فالنساء اللائي ينتمين إلى مجتمعات صيد الأسماك في الهند وأصبحن يكسبن أجراً في صناعة تصدير المأكولات البحرية تبيَّن أنهن يتقاضين أجراً أقل من الأجر الذي يتقاضاه الرجال، وكن يبتعدن عن منازلهن فترات أطول، مما يجعل من الأصعب بالنسبة لهن أداء أدوارهن المنزلية.

أهداف المنظمة للفترة 2008–2013

- **تمكين المرأة**
  استخدام تمكين المرأة كمؤشر لتقييم مساهمة تربية الأحياء المائية على نطاق صغير في التنمية الريفية المستدامة.
- **التدريب في مجال تربية الأحياء المائية**
  إدماج الشواغل الجنسانية في المعلومات والأدوات الأخرى لتنمية تربية الأحياء المائية، وزيادة مشاركة المرأة في التدريب في مجال الإدارة وإنتاج البذور وتنظيم المشروعات.
- **البحوث المتعلقة بمصايد الأسماك وإدارتها**
  تحسين نسبة الرجال والنساء المدرَّبين أو المشاركين في بناء القدرات في مجال البحوث المتعلقة بمصايد الأسماك وإدارتها.
- **المؤتمر العالمي**
  إدراج قضية تحقيق المساواة بين الجنسين كمجال مواضيعي في مؤتمر المنظمة العالمي بشأن تربية الأحياء المائية الذي سيُعقد عام 2010.

الغابات

وتشير البحوث إلى أن الأشجار والغابات أهم لعيش المرأة الريفية مما هي لعيش الرجل. ففي مدغشقر تكسب المرأة الريفية في أحد المجتمعات المحلية 37 في المائة من دخلها من منتجات الغابات، مقارنة بنسبة قدرها 22 في المائة يكسبها الرجل. ففي ولاية أندرا براديش، كانت نسبة قدرها 77 في المائة من دخل المرأة في بعض المناطق تتأتى من الغابات.

وبالنسبة للرجال والنساء على حد سواء، يصير الحصول على موارد الغابات أمراً معقدّاً، لأن الحقوق المستندة إلى القانون العرفي القابل للتفاوض تتيح بدرجة متزايدة للحكومة اتخاذ إجراءات لحماية الموائل الحرجية المعرضة للتهديد وذلك بتقييم الزحف البشري عليها.

والقيود التي تُفرض على الوصول تؤثر على الرجال والنساء بطرائق مختلفة. فالغابات يمكن أن تكون حاسمة الأهمية بالنسبة لاستراتيجيات بقاء المزارعات على قيد الحياة. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تقع على النساء بصفة رئيسية المسؤولية عن العناية بأفراد الأسرة المعيشية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما يترك لهن وقتاً أقل لممارسة الإنتاج الزراعي. ونتيجة لذلك، فإنهن يصبحن أكثر اعتماداً على الأغذية الحرجية والدخل المتأتي من الحطب. وأثناء النزاعات والكوارث الطبيعية، يصبح أيضاً سكان الريف المشردون أكثر اعتماداً على المنتجات والخدمات الحرجية.

ويؤدي استنفاد الموارد الحرجية إلى زيادة الأعباء على كاهل المرأة تحديداً، بالنظر إلى مسؤوليتها عن تلبية احتياجات الأسرة من الغذاء والوقود. فقد وجدت دراسة أجريت في ملاوي أن إزالة الغابات كانت تضطر النساء المسنّات إلى السير أكثر من 10 كيلومترات يومياً لجمع الحطب. وتنفق المرأة 800 ساعة في المتوسط سنوياً في زامبيا و300 ساعة في المتوسط سنوياً في تنزانيا في أداء نفس المهمة. وفي شرق أفريقيا، أدت ندرة الحطب إلى حدوث انخفاض في عدد الوجبات التي تُطهى في الأسر المعيشية الفقيرة.

أهداف المنظمة للفترة 2008–2013

- **الدراسات القطاعية**
  إدراج القضايا الجنسانية في التحليل الاجتماعي – الاقتصادي والدراسات الاستشرافية لقطاع الغابات. وتشجيع البلدان على تقديم بيانات مفصّلة بحسب كل جنس على حدة.

- **إدرار الدخل**
  الترويج للمنهجيات التي تفيد الرجال والنساء في إدرار الدخل من الغابات والأشجار للحد من الفقر ولإدارة الموارد بطريقة مستدامة.

- **مشاركة أصحاب الشأن**
  وضع وتنفيذ نُهُج تؤدي إلى زيادة مشاركة الذكور والإناث من أصحاب الشأن في العمليات والأنشطة ذات الصلة بالغابات.

- **نظم ملكية الغابات**
  الترويج لنظم منصفة لملكية الغابات عن طريق سياسات وقوانين تحسِّن الحصول على موارد الغابات وإدارتها لفائدة الرجال والنساء.

- **المؤسسات الحرجية**
  جمع بيانات مفصلة بحسب كل جنس على حدة بشأن العمالة في مراكز البحوث الحرجية الممولة بالأموال العامة والتخرُّج في المؤسسات التعليمية الحرجية.

الموارد الطبيعية

وتدير المرأة الموارد الطبيعية يومياً في سياق دورها كمزارعة وكمتكفلة بأسرتها المعيشية. ورغم اعتمادهن على الموارد الطبيعية، فإن درجة حصولهن على الموارد وسيطرتهن عليها أقل مما هي في حالة الرجال. فالرجال هم عادةً الذين يستخدمون الأرض والمياه والنباتات والحيوانات استخداماً تجارياً، غالباً ما يكون أكثر قيمة من الاستخدامات المنزلية النسائية.

ويتضح انعدام المساواة بين الجنسين أشد ما يتضح في الحصول على الأراضي. فالعادات تحظر على المرأة امتلاك الأراضي في كثير من البلدان. وغالباً ما تكون للمرأة حقوق الاستخدام فقط، التي يتوسط فيها الرجل، وهذه الحقوق غير مستقرة بدرجة عالية. وكثيراً ما تعتمد المرأة الريفية المعدمة على الموارد التي تمثل ملكية مشتركة للحصول على الحطب والعلف والغذاء. وفي كثير من البلدان، يشكل الاستخدام المفرط لتلك الموارد تهديداً خطيراً لسبل العيش في الريف وللأمن الغذائي.

وبدون ضمان حقوق الأراضي، يصبح حصول المزارعين على الائتمان محدوداً — ويتواجد لديهم حافز ضئيل — للاستثمار في ممارسات الإدارة والصون المحسّنة. ومن الأرجح أن يتخذ النساء والرجال قرارات سليمة بيئياً بشأن إدارة الأراضي عندما تكون لديهم ملكية مضمونة ويعرفون أن بإمكانهم أن يستفيدوا من ذلك. وتتاح للمزارعات إمكانية محدودة للاستفادة من شبكات الري، أو من القرارات المتعلقة بإدارة الري إذا كانت تلك الاستفادة متاحة لهن: فكثيراً ما تكون العضوية في رابطات مستخدمي المياه مرتبطة بملكية الأراضي. ومحدودية استحقاقات المرأة للمياه تضطر المرأة إلى استخدام ممارسات زراعية كفافية قد تؤدي إلى تآكل التربة، وهو مصدر رئيسي لعدم استقرار مستجمعات المياه.

ولحماية الموارد الطبيعية الموجودة لدى النساء الريفيات والرجال الريفيين فإنهم يجب تمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على احتياجاتهم وأوجه ضعفهم. ومعالجة الأبعاد الجنسانية لإدارة الموارد الطبيعية ستساعد واضعي السياسات على صياغة تدخلات أكثر فعالية من أجل صون تلك الموارد واستخدامها بشكل مستدام.

أهداف المنظمة للفترة 2008–2013

- **القضايا المتعلقة بالأراضي وتحقيق المساواة بين الجنسين**
  إعداد نماذج تدريبية بشأن المساواة بين الجنسين والحقوق المتعلقة بالأراضي، واستخدام التحليل الجنساني كجزء أساسي من التخطيط لاستخدام الأراضي.
- **حالة موارد العالم من الأراضي والمياه**
  تناول الفروق في حصول المرأة وحصول الرجل وسيطرتهما وملكيتهما، عند الإبلاغ عن حالة موارد العالم من الأراضي والمياه.
- **مشروعات إدارة المياه**
  جمع ونشر بيانات مفصلة بحسب كل جنس على حدة بشأن الزراعة وإدارة المياه وإدراج التحليل الجنساني في مشروعات إدارة المياه.
- **الموارد الوراثية النباتية**
  تناول حصول المرأة وحصتها من الفوائد، عند الإبلاغ عن تنفيذ المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.
- **غطاء الأراضي ونظام المعلومات الجغرافية**
  إقامة نُظم معلومات جغرافية تدمج بيانات بيئية واجتماعية — اقتصادية ذات صلة بنوع الجنس.

العمال وسبل العيش

مع تحوُّل الزراعة من الإنتاج الكفافي إلى الإنتاج التجاري، يتوقف مستقبل صغار المنتجين في البلدان النامية على قدرتهم على التنويع بممارسة أنشطة جديدة مدرّة للدخل، من بينها العمالة خارج المزرعة. وتقلل أدوار الجنسين من مشاركة المرأة الريفية في أسواق العمل وتحصرها في عمالة في مجال الزراعة ذات أجر أقل وتتسم بكونها غير مستقرة بدرجة أكبر.

وتواجه المزارعة تمييزاً بصفة منتظمة في الحصول على الموارد والخدمات اللازمة لتحسين إنتاجيتها، من قبيل الائتمان وضمان ملكية الأراضي والتعليم. ويحد التحيُّز ضد المرأة في شمال أفريقيا والشرق الأدنى من استخدام المرأة للآلات، من قبيل الجرارات، مما يؤثر على إنتاجية المزرعة التي تديرها المرأة.

ولقد أقامت المزارعات في بعض البلدان مشروعات مربحة تزوِّد الأسواق الدولية بخضر وفواكه عضوية أو خاضعة للتجارة العادلة. ولكن الدراسات تبيِّن أن المرأة يمكن أن تفقد دخلاً وتفقد السيطرة مع انتقال الخضر والفاكهة من المزرعة إلى السوق – ففي أوغندا، أدت قوة الطلب الحضري على الخضر الورقية إلى سيطرة الرجال على زراعتها.

وعندما تتوافر للمرأة فرص العمل خارج نطاق مزرعتها – مثلاً كعاملة في المزارع أو في التجهيز الزراعي – فإنها تظل تعاني من التمييز ضدها. ففي الهند، يقل متوسط أجر عاملة المزارع بنسبة قدرها 30 في المائة عن أجر الرجل. والأعمال القليلة الأجر في مجال التجهيز الزراعي "ذات طابع أنثوي" بوجه عام، بينما من الأرجح أن يمارس الرجال أعمالاً تتطلب تدريباً وأن يكسبوا أجوراً أعلى.

والعمالة المأجورة الريفية يمكن أن تساعد المرأة على الإفلات من براثن الفقر بزيادة دخلها وتعزيز قدرتها على المساومة في نطاق أسرتها المعيشية. ولكن يمكن أن تكون هناك مفاضلات هامة. ففي إكوادور، حققت عمالة الشابات في صناعة تصدير الأزهار المقطوفة فوائد اقتصادية لهن، ولكنها قللت من مقدار الوقت المتاح لهن لأداء عمل مجتمعي ولرعاية الطفل.

أهداف المنظمة للفترة 2008–2013

- **الصناعات الزراعية والبنية الأساسية الريفية**
  تناول القضايا الجنسانية في توجيه السياسات من أجل التنمية الصناعية الزراعية، وإعداد خطوط توجيهية فنية بشأن أفضل الممارسات في مجال تصميم بنية أساسية تعترف بالاحتياجات الجنسانية.

- **الشروط والأجور**
  الترويج لشروط عمل متكافئة للرجال والنساء في الصناعات الزراعية، مقيسة بنسبة أجور الرجال إلى أجور النساء.

- **السياسة المتعلقة بمصايد الأسماك وتنمية المؤسسات**
  إدراج القضايا الجنسانية في التوجيه الذي يُقدَّم إلى الحكومات بشأن السياسة المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وزيادة دخل الرجال والنساء عن طريق تنمية المؤسسات.

- **المساواة بين الجنسين في سلاسل القيمة**
  إنتاج مواد للتدريب على تنمية المشروعات تتناول الاحتياجات المختلفة للرجال الريفيين والنساء الريفيات، والترويج للأنشطة المراعية للفروق بين الجنسين والتي تربط كلا من المزارعين والمزارعات بسلاسل القيمة.

الأمن الغذائي والتغذية

تلعب المرأة دوراً حاسماً في الأمن الغذائي للأسرة المعيشية، وتنوُّع غذائها، وصحة الأطفال. فبينما يزرع الرجل محاصيل حقلية بصفة رئيسية، تتولى المرأة عادة المسؤولية عن زراعة وإعداد معظم الطعام الذي يُستهلك في المنزل وعن تربية الحيوانات الصغيرة، التي توفّر البروتين.

وتتولى المرأة الريفية أيضاً معظم تجهيز الأغذية المنزلية، ما يكفل غذاءً متنوعاً، ويقلل من الخسائر، ويوفّر منتجات يمكن تسويقها. ومن الأرجح أن تنفق المرأة دخلها على الغذاء واحتياجات أطفالها. فقد أظهرت البحوث أن فرص بقاء الطفل على قيد الحياة تزيد بنسبة 20 في المائة عندما تسيطر المرأة على ميزانية الأسرة المعيشية.

ولكن أوجه انعدام المساواة بين الجنسين في السيطرة على أصول كسب العيش تحد من إنتاج المرأة للغذاء. ففي غانا، وجدت الدراسات أن انعدام أمن الحصول على الأراضي يدفع المزارعات إلى ممارسة فترات إراحة أقصر للأراضي مقارنة بالرجال، ما يقلل من غلاتهن ومن دخلهن ومن توافر الغذاء لأسرهن المعيشية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نجد أن أمراضاً من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ترغم المرأة على أن تتولى دوراً أكبر في مجال تقديم الرعاية، ما يترك لها وقتاً أقل لزراعة الغذاء وإعداده.

وحصول المرأة على التعليم هو أيضاً عامل محدِّد في ما يتعلق بمستويات التغذية وصحة الطفل. فثمة دراسات من أفريقيا تبيّن أن أطفال الأم التي أنفقت خمس سنوات في التعليم الابتدائي تزيد بنسبة قدرها 40 في المائة احتمالات أن يعيشوا إلى ما بعد سن الخامسة.

والاحتياجات الفسيولوجية للنساء الحوامل والمرضعات تجعلهن أيضاً أكثر عُرضة لسوء التغذية وللإصابة بحالات نقص المغذيات الدقيقة. ويبلغ عدد النساء اللائي يعانين من سوء التغذية ضعف عدد الرجال الذين يعانون منه، وتزيد بمقدار الضعف احتمالات أن تموت البنات نتيجة لسوء التغذية مقارنة بالبنين. وصحة الأم حاسمة الأهمية لبقاء الطفل على قيد الحياة. فالأم التي تعاني من نقص التغذية من الأرجح أن تلد طفلاً وزنه منخفض عند الولادة، ما يؤدي إلى زيادة خطر وفاته زيادة كبيرة.

أهداف المنظمة للفترة 2008-2013

- **سياسة التغذية**
  الترويج لسياسات وبرامج قطاعية من أجل التحسين التغذوي على الصعيدين الوطني والمجتمعي تعترف بالاحتياجات والفرص والمعوقات المحددة حسب كل جنس على حدة.
- **التثقيف التغذوي**
  إعداد مبادرات للتثقيف التغذوي مراعية للفروق بين الجنسين، وبرامج ومواد تدريبية تستهدف الرجال والنساء والبنات والبنين.
- **جودة الأغذية وسلامتها**
  الحد من فاشيات الأمراض التي تنجم عن الأغذية المعدّة منزلياً، وإعداد مواد للتوعية وتثقيفية بشأن مناولة الأسرة المعيشية للأغذية.
- **الأغذية التي تُباع في الشوارع**
  تحسين جودة وسلامة الأغذية التي تُباع في الشوارع عن طريق تدريب البائعين والبائعات على النظافة العامة الأساسية.
- **البيانات الخاصة بكل جنس على حدة**
  الترويج لإجراء تقييمات للمتطلبات التغذوية والمتناول من الغذاء والوضع التغذوي تحلل أبعاد نوع الجنس والعمر ومرحلة النماء.

* ملاحظة: هذا الوصف يشمل الهدف الاستراتيجي للمنظمة بشأن تحسين نوعية وسلامة الأغذية

حالات الطوارئ

في حالات الطوارئ غالباً ما تتعرض المجتمعات الريفية لصدمة ويحدث دمار للنظم الزراعية، مما يفضي إلى حدوث اختلال في إنتاج الأغذية، وسبُل العيش، والرعاية الصحية، وإنفاذ القانون. ويعاني جميع سكان الريف أثناء حالات الطوارئ، ولكن الرجل والمرأة يتأثران بها بطريقتين مختلفتين.

وأثناء حالات الطوارئ، قد تكون النساء والأطفال أكثر تعرضاً لخطر سوء التغذية لمحدودية حصولهم على الموارد من قبيل الأرض والحيوانات والمدخرات. ومع توافر خيارات أقل للبقاء على قيد الحياة، قد تضطر الأسر المعيشية التي تعيلها إناث إلى الرضوخ "لممارسة الجنس من أجل البقاء على قيد الحياة" مما يؤدي إلى زيادة التعرّض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وبأمراض أخرى. والرجال والصبية لهم أوجه ضعف معينة، مثلاً عندما يكونون أهدافاً للتجنيد في النزاعات المسلحة أو عندما يكون الصبية غير قادرين على إطعام أنفسهم نتيجة لافتقارهم إلى مهارات الطبخ.

وبعد انتهاء الكوارث تظل المرأة أكثر عرضة للتأثر مقارنة بالرجل. فإلى جانب انخفاض إمكانية حصولها على الموارد، يتعين عليها أن تتأقلم مع مسؤولية متزايدة عن رعاية أفراد الأسرة المعيشية. وفي أعقاب إعصار مدمِّر في هندوراس، أدت الزيادة في الأعباء المنزلية للمرأة إلى استحالة عودة نساء كثيرات إلى العمل. وقد تعاني أيضاً تغذية المرأة وصحتها مع زيادة عبء العمل عليها.

وإذا كانت إمكانية حصول المرأة الريفية على الأراضي محدودة عادةً، فإن حقوقها قد تقل حتى أكثر في أعقاب حدوث كارثة طبيعية. ومع وفاة كثيرين من أصحاب الملكية وتلاشي الحدود، كثيراً ما لا تجد النساء الفقيرات والمهمشات والرجال الفقراء والمهمشون بديلاً سوى البقاء في مخيمات للاجئين، ولا يكون لهم أي صوت في برامج إعادة توزيع الأراضي.

أهداف المنظمة للفترة 2008–2013

- **الإنذار المبكر**
  معالجة الشواغل المتعلقة بنوع الجنس في الإنذارات الخاصة التي تصدرها المنظمة بشأن الصعوبات المتعلقة بالإمدادات الغذائية والآفاق المحصولية، وتعميم قضية تحقيق المساواة بين الجنسين في التقييمات الإقليمية للأمن الغذائي.

- **تحديد الأسر المعيشية المعرَّضة لانعدام الأمن الغذائي**
  استخدام التحليل الاجتماعي – الاقتصادي والجنساني لتحديد عديمي الأمن الغذائي والمعرّضين لانعدام الأمن الغذائي (ومنهم مثلاً الأسر المعيشية التي تعيلها إناث والأسر المعيشية التي يعيلها يتامى والأسر المعيشية التي يعيلها مسنون) كمشاركين في المشروعات المتعلقة بحالات الطوارئ.

- **الاحتياجات وسبل العيش**
  معالجة الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال وسبل عيش الأسر المعيشية في الخطوط التوجيهية لتقييم الاحتياجات ولتقييم سبل العيش.

- **العنف القائم على أساس نوع الجنس**
  الحرص تحديداً على أوجه قابلية الرجال والنساء والصبية والبنات للتعرض (مثلاً للعنف القائم على أساس نوع الجنس) في المشروعات الرامية إلى التخفيف من قابلية السكان النازحين بسبب حالات الطوارئ للتعرض للتأثر.

الهدف الاستراتيجي:
زيادة حجم وفعالية الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والتنمية الريفية.

الاستثمارات

تحليل العلاقات بين الجنسين في تقسيم العمل والحصول على الموارد والسيطرة على المحاصيل والدخل من بيعها أمر أساسي لبرامج الاستثمار المستدامة. وقد يكشف التحليل الجنساني لتخصيص الوقت في الزراعة عن أن الافتقار إلى الإدارة السليمة للتربة إنما يرجع إلى هجرة أفراد الأسرة الذكور إلى الخارج، مما يترك المرأة مثقلة بمزيد من العمل الزراعي مع عدم توافر وقت لها لصون التربة. وكثيراً ما تكون إزالة الأعشاب الضارة ويكون جني المحاصيل ودرسها من "مهام المرأة". ولذا فإن وجود برنامج من أجل زيادة إنتاج المحاصيل النقدية يمكن أن تكون له آثار سلبية على المرأة المثقلة أصلاً بالأعمال المنزلية، بحيث يفشل في تحقيق أهدافه.

ويمكن أن يشير فهم أعباء المرأة إلى مجالات أخرى للاستثمار. ففي شمال باكستان، وجدت مسوحات أن ما يقرب من ثلث وقت المرأة الريفية كان يُنفق في جمع الحطب وجلب الماء. واستجابة لذلك، أطلقت الحكومة برنامجاً لتزويد الأسر المعيشية الريفية بمياه جارية وبالكيروسين، مما أتاح للمرأة زيادة ما تكسبه من الثروة الحيوانية ومن البستنة.

وكثيراً ما يتوقف نجاح الاستثمارات الزراعية على التكافؤ في الحصول على الخدمات. ففي بعض البلدان، نادراً ما تحصل المزارعات على قروض إنتاجية. وقد تحدد العناصر الائتمانية للمشروعات اعتماداً منفصلاً للمجموعات النسائية أو قد تخصص قروضاً للمحاصيل أو الأنشطة النسائية، من قبيل التجهيز الزراعي. وتعديل الرسائل الإرشادية بحيث تركز على الأنشطة التي تسيطر عليها المرأة يمكن أن ييسر اتصال المرأة بالمرشدين الذكور.

وثمة درس هام أخير هو: شمول الرجال. فالبرامج المصممة للوصول إلى كل من الرجال والنساء هي برامج أكثر فعالية. والحصول على دعم الرجال أمر بالغ الأهمية لنجاح المشروعات المراعية لقضية تحقيق المساواة بين الجنسين.

أهداف المنظمة للفترة 2008–2013

- **برنامج التعاون بين المنظمة والبنك الدولي**
  معالجة الاعتبارات الجنسانية في جميع الدراسات القطاعية الفرعية التي تجري لصالح البنك الدولي، وفي تقييمات المشروعات وتقييم المشروعات الممولة من البنك الدولي.
- **مشروعات ودراسات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**
  إدراج تركيز جنساني في جميع المشروعات والدراسات المتعلقة بالقضاء على الفقر والتي تُعد لصالح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- **مؤسسات التمويل**
  معالجة الأبعاد الجنسانية في جميع الوثائق ذات الصلة التي تُعد لصالح المؤسسات الدولية والثنائية والإقليمية وشبه الإقليمية المعنية بتمويل التنمية.
- **التحليل الاجتماعي**
  تعميم الاعتبارات الجنسانية في الخطوط التوجيهية للتحليل الاجتماعي عند إعداد مشروعات الاستثمارات الزراعية.

نوع الجنس
النساء
الرجال
تعميم
زراعي
للنساء
البرامج
يعمم
الأغذية
العدالة
الموارد
الإنتاج
الحصول على
الأرض
الزراعة
التدريب
المشروعات
التنمية
الصحة
محصول
الدخل
الإدارة
سوء التغذية
التمييز
الهدف
التحليل
التغذية
مصايد الأسماك
يستخدم
الإرشاد
الاجتماعي والاقتصادي
أدى إلى
الأبعاد
الدعم
عالمي
تجاري
الوقت
العمل
الحقوق
المساواة
المسؤولية
اتخاذ القرارات
الفتيات
المشاركة
إعداد
الفتيان
الدراسات
الثروة الحيوانية
وراثي
الزيادة
الأنشطة
أطفال
القضايا
الإنتاجية
الخشب
الغابات
غالبا
سبل كسب العيش
تربية الأحياء المائية
حالات الطوارئ
حاصيل
رنامج
للرجال
مراقبة
قطاع
العنوان
القراء
أفريقيا
منظمة الأغذية والزراعة
التابع لمنظمة الأغذية والزراعة
مجموعة من
المزارعون
الصون
ينتج
ضعيف
دائما
المؤسسات
ائتمان
البحوث
الذكور
الأمن
الحيوانات

Gender, Equity and Rural Employment Division
Economic and Social Development Department
Food and Agriculture Organization of the United Nations

Viale delle Terme di Caracalla
00153 Rome, Italy

+39 0657051 :الهاتف
gender@fao.org :البريد الالكتروني
www.fao.org :موقع الإنترنت